



#دائرة العلاقات الخارجية

بيان إلى الرأي العام

إن تجاوزات الدولة التركية بحق مكونات شمال شرق سوريا وانتهاكات المجموعات الارهابية والمرتزقة على مرآها، قانونياً تستوجب الملاحقة والمقاضاة ، هذه التجاوزات انتهاك صارخ للقوانين والعهود والمواثيق الدولية، حيث ما حصل وما زال في عفرين من جرائم شواهد حية لضرورة تشكيل لجان تحقيق ومسائلة، يضاف الى ذلك ما يحصل في مناطق سري كانيه راس العين / تل ابض منذ 9 تشرين الاول حتى اللحظة حيث لا تزال تركيا ومرتزقتها مستمرين بذات المستوى في ضرب معايير القانون والأخلاق بعرض الحائط ، حيث وصل ذروة ذلك في استخدام تركيا الأسلحة المحرمة دولياً بحق شعبنا واستهداف أكثر من 30 / شخصاً من المدنيين العزل بينهم أطفال بهذه الأسلحة المحظورة دولياً. جميع المؤسسات والمنظمات المختصة وفي مقدمتهم منظمة حظر الأسلحة الكيماوية والبيولوجية عليهم أبداء مواقفهم والعمل على تقصي الحقائق في ظل توافر الادلة العينية.

نؤكد في الادارة الذاتية لشمال شرق سوريا على طلبنا في ضرورة الحيادية ومتابعة تقصي انتهاكات تركيا باستخدامها الاسلحة المحرمة دولياً، كذلك ندين محاولات تركيا اخفاء الجريمة ومحاولة منع تشكيل لجان تحقيق دولية عن طريق التبرع بمبلغ / 30 / ألف يورو لمنظمة حظر الاسلحة الكيماوية / OPCW / في 17 اكتوبر بنفس التاريخ المتزامن مع استخدام تركيا للفوسفور الابيض وهذا ليس مصادفة.

لدينا أدلة واثباتات تدين تركيا ونحن على استعداد لاستقبال اللجان المختصة والتعاون معها للعمل بكل حيادية واربحية في مناطق الهجوم التركي، من هذا الموقف نطالب بضرورة التحرك العاجل وعدم تمرير الموضوع من قبل دولة الاحتلال التركي وبأساليب رخيصة وغير مقبولة مما سيجعل العالم خالياً من معايير العدالة والحق والمسؤولية وسيكون ذلك مساندة ودعم لتركيا لتمرير سياساتها الغير قانونية بكل سهولة، إن الحالات التي تؤكد استخدام الأسلحة المحرم والعينات بحاجة الى ان تخضع لإجراءات طبية وقانونية ومن ثم إدانة الدولة التركية ومرترقتها وكذلك معاقبتها.

6 تشرين الثاني 2019

دائرة العلاقات الخارجية لشمال شرق سوريا